مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يُحظر الاستشهاد بمحتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتصل بها أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم **25 أيلول/سبتمبر 2019، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش**

(الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، والساعة 19/00 بتوقيت جنيف، والساعة 22/30 بتوقيت دلهي، والساعة 02/00 من يوم 26 أيلول/سبتمبر بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2019/29*
Original: English

حتى نتخلص من الديْن: الأمم المتحدة تدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتخفيف عبء الدين والإقراض بشروط ميسرة وتحسين آليات إعادة هيكلة الديون السيادية

جنيف، ٢٥ *أيلول/سبتمبر* ٢٠١٩ – وفقاً لتقرير الأونكتاد *بشأن التجارة والتنمية لعام 2019*، أصبح الديْن في عصر العولمة المفرطة محركاً شائعاً للنمو العالمي، لكنه فشل في تحقيق دفعة قوية في الاستثمار الإنتاجي، بل أدى في المقابل إلى تأجيج المضاربات المالية.

وفي هذه البيئة شهدت البلدان النامية تحوّل الدين من أداة تمويل طويلة الأمد تساعد على إطلاق العنان لإمكانات النمو المستقبلية إلى أصول مالية قد تنطوي على مخاطر عالية وتخضع لتقلبات الأسواق المالية الدولية ومصالح الدائنين القصيرة الأمد والمتزايدة.

وهذا أمر يثير القلق لأن التحول الهيكلي في البلدان النامية الذي يحتاجه الاتفاق البيئي العالمي الجديد وأهداف التنمية المستدامة سوف يتطلب زيادة غير مسبوقة في تمويل الاستثمار الإنتاجي في هذه البلدان – ما لا يقل، وفي أقل تقدير، عن مبلغ يتراوح ما بين تريليوني دولار وثلاثة تريليونات دولار أمريكي سنوياً من أجل الوصول فقط إلى أبسط أهداف التنمية المستدامة في الوقت المحدد.

وكما يوضح التقرير، بناء على عينة من 30 دولة نامية، في ظل الدعم المتعدد الأطراف المتضائل حالياً، فإن البلدان النامية إما ستعاني من ارتفاع في نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تصل إلى حوالي 185 في المائة في المتوسط بحلول عام 2030، أو ستحتاج إلى معدلات نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي بمتوسط قدره 12 في المائة تقريباً لتلبية احتياجات الاستثمار

* **جهة الاتصال**: UNCTAD Communications and Information Unit, +41 22 917 5549/8033/5828, +41 79 502 43 11, unctadpress@unctad.org, http://unctad.org/press.

ومن أجل الحصول على منشوراتنا الصحفية، يرجى التسجيل على الرابط:
http://unctad.org/en/Pages/RegisterJournalist.aspx.

اللازمة لتحقيق الأهداف الأربعة الأولى فقط من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر، وتعزيز التغذية، والصحة الجيدة، والتعليم الجيد).

ولكن كلا السيناريوهين أمر غير وقعي بالمرة. فالمطلوب هو تمويل الديون في البلدان النامية بصورة أكثر استدامة، واتخاذ إجراءات متعددة الأطراف منسقة وعاجلة لإخراج البلدان النامية من مصيدة الديون الحالية، ودعم تعبئة الموارد المحلية على نحو أفضل وتعزيز حماية البيئة إلى جانب المضي قدماً في التنمية.

الشكل

خيارات التمويل المحلية والمتعددة الأطراف لتحقيق خطة عام 2030 (أهداف التنمية المستدامة من 1 إلى 4) دون مزيد من التدهور في القدرة على تحمل الديون في بعض البلدان النامية

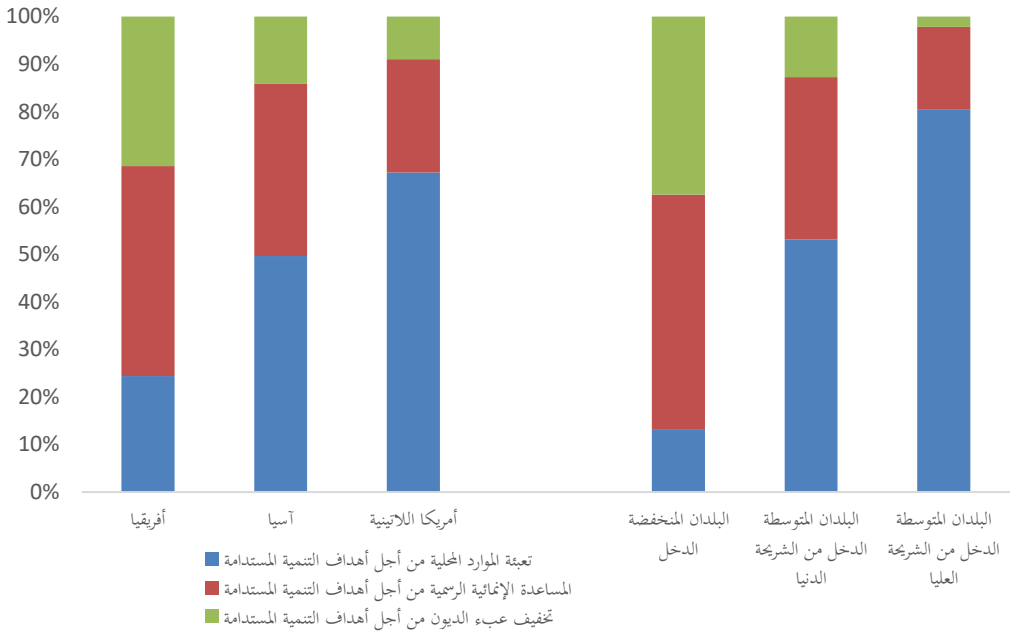

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى نشرة "آفاق الاقتصاد العالمي" لصندوق النقد الدولي، ومؤشر التنمية العالمية، وقاعدة البيانات الفصلية لإحصاءات الديون الخارجية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وستنبرغ (2017)، واليونسكو (٢٠١٦) ومصادر وطنية.

ملاحظة: تعبئة الموارد المحلية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والبلدان المنخفضة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، حسب تصنيفات البنك الدولي.

الإجراءات المقترحة تشمل ما يلي:

- وضع برنامج عالمي للإقراض بشروط ميسرة بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة لفائدة البلدان النامية، وتصميمه على نحو يمكّن البلدان المشاركة من الاقتراض بشروط ميسرة، واعتماد تسهيلات إقراض إضافية مصممة خصيصاً لتغطية الحصة من احتياجات التمويل الخارجي الإجمالية للقطاع العام حتى عام 2030. إنشاء صندوق عالمي لأهداف التنمية المستدامة يتم تمويله من قبل الدول المانحة التي لم تفي بالتزاماتها بالكامل من المساعدات الإنمائية الرسمية والتي تمثل 0.7 في المائة من إجمالي الدخل القومي لهذه الدول، خلال العقود الأربعة الماضية؛

- زيادة حقوق السحب الخاصة المرتبطة مباشرة بتوفير السلع والمنافع العامة في البلدان النامية، بما في ذلك حماية البيئة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المعترف بها ضمنياً كسلع عامة تعتمد على التمويل العام. وسيوفر هذا آلية إضافية لتمويل الديون قادرة على التركيز على الأهداف وتتسم بالمرونة وقابلية التكيف بغية دعم التنمية المستدامة والصديقة للبيئة؛

- وضع برنامج مخصص لتخفيف عبء الديون المتصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل التخفيف الفوري من قيود السيولة والمساعدة في رفع قدرة البلدان النامية على تحمل الديون في المدى الطويل وبدون فرض شروط سياساتية أو معايير صارمة للتأهل للقروض؛

- تقوية التعاون النقدي الإقليمي بين البلدان النامية لإعادة تمويل وتعزيز التجارة الإقليمية وتطوير سلاسل القيمة داخل كل منطقة، والتحرك إلى مدى أبعد من الاتفاقات الإقليمية الخاصة بتبادل وتجميع احتياطيات البنوك المركزية نحو نظام للدفع الإقليمي متطور وشامل واتحادات مقاصة داخلية؛

- إنشاء إطار قائم على القواعد لتيسير إعادة هيكلة منظمة وعادلة للديون السيادية التي لم يعد من الممكن خدمتها وفقاً للعقود الأصلية، يحكمهُ مجموعة من المبادئ المتفق عليها ومجموعة من أحكام القانون الدولي. ويقترح التقرير الخطوات الأولى نحو مثل هذا الإطار المعترف به دولياً والقائم على القواعد لتسوية المسائل المتعلقة بإعادة هيكلة الديون السيادية، بما في ذلك التمويل الثابت (stand-still financing) وتمويل المدين بالحيازة (debtor-in-possesion financing) وأحكام الإقراض بالمتأخرات.

*** ** ***